

استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر بين التنظير والتطبيق

Economic diversification strategies in Algeria between theory and application

ط/د. شرقي فوزية^{*1}

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)

fouzia.chergui@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/07/31

تاريخ القبول: 2024/07/23

تاريخ الاستلام: 2024/07/10

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر والوقوف على أهم القوى الدافعة إليه وذلك في ظل التطورات الحاصلة في العالم، خاصة أمام ما تعانيه اقتصاديات معظم البلدان العربية من هزات قوية نتيجة ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى، وقد قامت الدولة الجزائرية بوضع إمكانيات مالية هائلة ومخططات ومشاريع ضخمة بغية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع إلا أن الحالة الاقتصادية لمتغير وملتصّل إلى تنوع اقتصادي بالرغم من وجود محاولات عديدة.

المصطلحات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، مؤشرات التنوع الاقتصادي.

تصنيف jel: E61، E69

Abstract:

This study aimed to shed light on economic diversification strategies in Algeria and identify the most important forces driving it in light of the developments taking place in the world, especially in light of the strong shocks that the economies of most Arab countries are suffering as a result of their association with a specific sector over other sectors. The Algerian state has established By placing enormous financial capabilities, huge plans and projects in order to move from a rentier economy to a diversified economy, but the economic situation has not changed and has not reached economic diversification despite the presence of many attempts.

Keywords: Economic diversification, Algerian economy, Indicators of economic diversification.

Jel Classification: E69, E61

^{*}فوزية شرقي، fouzia.chergui@univ-tebessa.dz

1. مقدمة

يواجه الاقتصاد الجزائري كما هو الحال مع اقتصاديات العالم الأخرى تحديات الانفتاح التجاري العالمي الذي يلزم الدولة وكل مؤسساتها بذل قصارى جهدها لتأمين موقع في هذه السوق العالمية التي تفرض قانون البقاء للأقوى، وباعتبار الجزائر من الدول الريعانية بل أنها تقع في مقدمة الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتحديد المورد النفطي في تمويل اقتصادها، حيث يمثل هذا القطاع 90% من الناتج المحلي الإجمالي فإنه أصبح لزاما عليها أن تمنح الأولوية لترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك لتحسين اقتصادها وإعطائه المرونة للتكيف مع المتغيرات وكثرة التقلبات التي يتسم بها سوق النفط الدولية، علما أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات وحاولت تبني عدة استراتيجيات لتنوع اقتصادها المحلي ومحاولة ترقية صادراتها خارج المحروقات.

❖ مشكلة البحث

إن موضوع التنوع الاقتصادي موضوع قديم جديد في الجزائر، فمن زاوية القدم الموضوع مطروح منذ الاستقلال، ولكن من حيث التجسيد فالأمر مختلف، والواقع أن الظرف المالي الحالي جاء لي طرح الموضوع بشكل عاجل وملح وضروري أيضا في نفس الوقت، فشح الموارد المالية وتقلصها كان فجائي وحاد، في هذا الصدد وبعد الاطلاع على الإطار العام للبحث تتبلور معالم إشكالية البحث والمتمثلة في السؤال الرئيسي الموالي:

ما مدى مساهمة استراتيجيات التنوع الاقتصادي في حماية الدولة الجزائرية من تقلبات النظام الاقتصادي العالمي ؟

ولتحليل وإدراك إشكالية الدراسة يمكن الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالتنوع الاقتصادي ؟ وما هي دوافعه ؟ أهدافه ؟ ومجالاته ؟
- ما هو واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وما هي مؤشرات قياسه ؟

❖ فرضيات الدراسة

- تعتبر استراتيجيات التنوع الاقتصادي (الطاقات المتجددة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر السياحة والزراعة) بديل عن النفط في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل ما تعرفه الجزائر من تحرير للتجارة الخارجية .
- تعتبر الإجراءات الاستعجالية المتخذة لتنوع الاقتصاد الوطني سبيلا للنهوض به.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط.

❖ أهداف الدراسة

تسعى الورقة البحثية إلى بلوغ عدة أهداف نذكر منها:

- الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال ظاهرة التنوع الاقتصادي والهدف منها.
- عرض إمكانيات التنوع الاقتصادي المتاحة في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي تعاريف متعددة، فحسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت فإن التنوع الاقتصادي يقصد به: "تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد" (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 76)

كما يعرف التنوع الاقتصادي أيضا بأنه: " عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط (بلقلة، 2009/2008، صفحة 52).

بطريقة أخرى يمكن القول بأن: التنوع الاقتصادي يعني تنوع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للمخاطر والأزمات الناتجة عن الاعتماد على مصدر ومورد وحيد، بمعنى أن التنوع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد، ويوفر الاستقرار الذي يعد هدفا أساسيا لأية دولة ولتحقيق ذلك يجب رفع مساهمة بقية القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض مساهمة القطاع الرئيسي "النفطي".

2.2. دوافع الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي

تتمثل مختلف الدوافع التي تملّي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنوع اقتصادها في ما يلي: (بن الشيخ و لعفيفي، 2022، صفحة 160)

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدولة ذات الاقتصاديات الأحادية؛
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛
- تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

3.2. أهداف التنوع الاقتصادي

يهدف التنوع الاقتصادي إلى تحقيق عدة أهداف إستراتيجية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والاجتماعي للدولة، وفي ما يلي بعض هذه الأهداف الرئيسية: (مرزوق، 2013، صفحة 06)

أ. تقليل الاعتماد على قطاع واحد: من خلال:

- تنوع مصادر الإيرادات: تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا، خاصة إذا واجه القطاع المهيمن أي مشاكل، مثل انخفاض الأسعار أو تراجع الطلب، يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا على الاقتصاد بأكمله؛

- تحقيق استقرار اقتصادي: بمعنى حماية الاقتصاد من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية.

ب. تحقيق النمو المستدام: من خلال:

- تحفيز الابتكار: بمعنى تشجيع البحث والتطوير في قطاعات جديدة لتعزيز الابتكار حيث أنه يفتح آفاقاً لقطاعات جديدة ويمكن المنظمات من تحسين منتجاتها وخدماتها، مما يزيد قدرتها على التنافس في الأسواق المحلية والدولية.
- تطوير البنية التحتية: بمعنى تحسين هذه البنية لتلبية احتياجات مختلف هذه القطاعات ودعم التنمية الاقتصادية.

ت. زيادة فرص العمل: من خلال:

- تخفيض البطالة: تقليل معدلات البطالة خاصة بين الشباب يكون من خلال خلق فرص عمل جديدة في قطاعات متنوعة.
- تطوير المهارات: تحسين مستوى التعليم والتدريب لتوفير العمالة الماهرة التي تلبي متطلبات سوق العمل في القطاعات الجديدة مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ث. تحسين الميزان التجاري: من خلال:

- زيادة الصادرات: تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية من خلال تنوع المنتجات وتحسين جودتها.
- تقليل الواردات: دعم الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات وتوفير احتياجات السوق المحلي.

ج. تعزيز التنمية الإقليمية: من خلال:

- تطوير المناطق الريفية: تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية، ويتم ذلك من خلال تنمية هذه المناطق وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية فيها.
- توزيع الاستثمار: تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية يتم من خلال توزيع الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف المناطق.

ح. تعزيز الاستقرار المالي: من خلال:

- تنوع مصادر التمويل: تطوير أسواق المال وتعزيز دور القطاع الخاص في التمويل لضمان استدامة النمو الاقتصادي.
- تحسين الإدارة المالية: تنفيذ سياسات مالية مستقرة وفعالة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي والدولي.

خ. زيادة القدرة التنافسية: من خلال:

- تطوير الصناعات التحويلية: تحسين جودة المنتجات الصناعية يعزز من قدرة الدول والشركات على المنافسة في الأسواق العالمية ويسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- تحفيز القطاع الخاص: تشجيع الاستثمارات الخاصة و القيام بتسهيل الإجراءات لتحفيز النمو الاقتصادي.

د. تعزيز التعاون الدولي: من خلال:

- جذب الاستثمارات الأجنبية: توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشراكات الدولية.
- توسيع الشراكات التجارية: توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري وتوسيع الأسواق المستهدفة.

ذ. تحقيق التنمية المستدامة: من خلال:

- **الحفاظ على البيئة:** تطوير قطاعات اقتصادية تعتمد على الموارد المتجددة وتطبيق ممارسات صديقة للبيئة، لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة يساهم في تحسين الاستدامة البيئية والاقتصادية.
- **تحقيق التوازن الاجتماعي:** يتم ذلك من خلال تحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع، ويتم ذلك عن طريق ضمان توزيع عادل للثروات.

4.2. مجالات التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي الناجح يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ورغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول، واختلاف بنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركز على: (طبايبي و لرباع ، 2008، صفحة 346)

أ. **تنوع القاعدة الإنتاجية:** وهي أهم مدخل لبناء التنوع الاقتصادي، إن لم نقل أنها القاعدة الأساسية التي ينبثق منها تنوع الإيرادات العامة وتنوع الصادرات أنها وتنقسم إلى:

❖ **تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية "المؤسسة الاقتصادية":** يحدث تنوع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون التوقف عن إنتاج السلع السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسة هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي قد تؤثر على الطلب على بعض المنتجات، ولوجود فائض في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة بشكل عام، أو لرغبتها في تحقيق معدل نمو أعلى أو أرباح أكبر في سوق يتسم بتناقض الطلب، كما يمكن أن يكون السبب هو استغلال التجديدات التي أجرتها المؤسسة على معداتها بشكل كامل.

❖ **تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** ويتم هذا التنوع عندما تتناسب في المساهمات النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الوطني الإجمالي، وهذه القطاعات تشمل كل من الزراعة، الصناعة الاستخراجية والتحويلية، الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني هي:

■ **إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية وذلك من خلال تخفيض أو منع الواردات لبعض المنتجات لسد حاجة السوق المحلية وذلك عن طريق القيام بتصنيعها محليا وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تقليص التبعية للسوق الدولية.

■ **إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** يمكن تسمية هذه الإستراتيجية بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم هذه الإستراتيجية على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير، ويمكن تسمية هذه الإستراتيجية بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج.

ب. **تنوع مجالات التجارة الخارجية:** وهو مرتبط بدراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات، فاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على نوع معين من السلع المصدرة سيؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، لذلك يجب تنوع هيكل الصادرات وتوسيع أصنافها، ليس فقط من خلال تزويد الأسواق الخارجية بال خامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات وخدمات متنوعة، كما أن شدة التنوع في التركيب أو الهيكل السلعي للواردات يمكن أن يؤثر على مسار النمو الاقتصادي ويفقده استقلاليته.

5.2. الإجراءات الاستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد

اتخذت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإجراءات المهدف منها هو النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي، حيث وضعت مخطط اقتصادي تجسد في وثيقة نشرها موقع وزارة المالية وذلك سنة 2016 أعلنت فيه الحكومة الجزائرية هدفها في تحقيق معدل نمو اقتصادي 6.5 % عام 2030 وذلك خارج قطاع المحروقات الذي يشكل عصب الاقتصاد الجزائري، وقد تضمن هذا المخطط وذلك حسب ما جاء في الوثيقة التي صادق عليها مجلس الوزراء 3 مراحل أساسية تعبر عن المسار الذي سوف تنتهجه البلاد لإنعاش الاقتصاد الوطني كما يلي: (CNN العربية، 2017)

- ❖ **المرحلة الأولى من 2016 إلى 2020:** أطلق عليها مرحلة الإقلاع وتسعى فيها الحكومة إلى تطوير اطار الاقتصاد الكلي والميزانية من خلال رفع حصة مختلف القطاعات وتقليص عجز الميزانية.
- ❖ **المرحلة الثانية من 2020 إلى 2025:** وهي مرحلة انتقالية وأطلق عليها المخطط تسميه مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي ويكون ذلك عبر تحقيق الأمن الغذائي من خلال عصنة القطاع الفلاحي، تنويع الصادرات وتطوير مصادر طاقة جديدة وبديلة، إعطاء الأولوية في الاستثمار دون التفريق بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع التشديد على ضرورة إصلاح المنظومة المالية وتطوير سوق رأس المال.
- ❖ **المرحلة الثالثة من 2026 إلى 2030:** و يطلق على هذه المرحلة حسب الوثيقة "مرحلة التثبيت وتوحيد الرؤى" ليحقق فيها الاقتصاد الوطني توازنا بين جل القطاعات.

3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومؤشرات قياسه

1.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات التي تدلنا على درجة التنويع الاقتصادي في الدولة أهمها: (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 77)

- معدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات اللازمة.
- عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بأسعار سعر النفط.
- تطور إيرادات قطاع المحروقات كنسبة من مجموع الإيرادات.
- معدل الصادرات غير النفطية بالنسبة إلى مجموع الصادرات.
- إسهامات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي.

2.3. قياس درجة التنويع الاقتصادي

إن معرفة درجة التنويع الاقتصادي في دولة ما باعتماد المؤشرات السابقة الذكر لا يكون دقيقا وذلك لاختلاف وتشتت المؤشرات المستعملة لإجراء عمليات المقارنة وذلك خلال فترات مختلفة مما يستدعي استخدام مؤشر وحيد للقياس، وأهم المقاييس لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي نجد معامل قياس خاصية التركيز، بمعنى مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو مساو وهو معامل "جيني"، بالإضافة إلى مؤشر تركز الصادرات index diversification والذي يقيس حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة مع إجمالي صادراتها عن الصادرات المحلية لتلك السلع في الصادرات العالمية، لكن المقياس الأكثر شيوعا واستخداما هو مقياس "هيرفندل-

هيرشان"، و الذي يُختصر ب HHI، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس درجة التركيز في صناعة أو قطاع ما، و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته، و يُطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس درجة التنوع الاقتصادي. (حاكم و آخرون، 2022، صفحة 342)، ويعود أصله إلى النظرية الاقتصادية المتعلقة بتحليل هيكل السوق والمنافسة وذلك من قبل ألبرت هيرفندل وأورسي هيرشان في منتصف القرن العشرين، ومع مرور الوقت توسعت استخداماته وتم اعتماده من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (JOHAN & VANIA, 2016, p. 09)

ويتم حساب درجة التنوع الاقتصادي في دولة معينة باستخدام هذا المؤشر من خلال المعادلة:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

HHI: مؤشر هيرفندل - هيرشمان.

X_i: الناتج المحلي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي.

N: عدد مكونات الناتج "عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس".

3.3. واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

حتى يتم قياس درجة التنوع الاقتصادي وفق المؤشرات المشار إليها سابقا فإنه يجب التطرق إلى مساهمة كل قطاع اقتصادي على حدى في الإنتاج الكلي، وذلك كما يلي:

الجدول (01) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام (%)

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2010	8.5	34.9	5.1	10.5	23.8	12
2011	8.1	36.1	4.6	9.2	19.7	16.4
2012	8.8	34.4	4.5	9.3	19.9	16.5
2013	9.9	29.8	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	10.3	27	4.9	10.4	24.3	15.9
2015	11.6	18.8	5.5	11.5	27.2	17.4
2016	12.2	17.3	5.6	11.8	27.6	17.5
2017	12.3	19.7	5.7	11.8	26.2	16.5
2018	12.3	21.5	5.6	12	26.3	15
2019	12.4	19.4	5.7	12.2	27.8	27.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

تاريخ الاطلاع: 2021/07/07، على الساعة 19:29

تم استخدام مؤشر هرفندل - هيرشمان وذلك بالنسبة لكل سنة وفق المعادلة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

ولدينا N تساوي 6

الجدول (02): قيمة مؤشر هرفندل - هيرشمان في الجزائر من 2010 إلى غاية 2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة H.H	0.091	0.090	0.073	0.041	0.029	0.005	0.004	0.001	0.008	0.014

المصدر: جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2019-2000)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارات المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائر 3، 2021/2020.

يتضح من الجدول أعلاه قيمة المؤشر من الفترة 2010 إلى 2016 عرف انخفاضا، وتجدر الإشارة بأن المؤشر يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوع كاملا بمعنى أن كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي"، ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع 0، وهذا يعني بأن الناتج متمركز في قطاع واحد، وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه فإن قيمة المؤشر سنة 2017 اقتربت من 0، ويمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2017 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام ويعود ذلك حسب تحليلات الخبراء والمختصين إلى انخفاض سعر البترول في هذه السنة لكن هذا لا ينفي حقيقة تسجيل تغيرات ولو طفيفة في بنية الاقتصاد الجزائري، ما يدل على التوجه تدريجيا نحو التنوع الاقتصادي، لكن الأمر يتطلب إرادة وعزيمة سياسية قوية.

4. خاتمة

في الأخير يمكن أن نستخلص أن التنوع الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري هو مفهوم تحقيقه صعب المنال في الجزائر بالرغم من أن إشكالية التنوع الاقتصادي أصبح أمرا ملحا نظرا لتدني الأسعار "أسعار النفط"، وبالتالي أصبح من الضروري البحث عن الوسائل والآليات، الإستراتيجيات والمخططات للوصول إلى اقتصاد متنوع للوصول إلى اقتصاد متنوع، مع العلم أن سياسة التنوع الاقتصادي تُطرح فيها مسألة التوازنات المالية العاجلة مقابل مسألة التنوع الاقتصادي الذي يجب أن يطرح في المدى المتوسط والبعيد، لكن في جميع الأحوال يمكن أن نجتمع بين الاثنين بالانطلاق في التنوع مع الحفاظ على التوازنات المالية الآنية والفورية، ولكن حتى يتم الانتقال من منظومة ريعية بامتياز تعتمد على البترول إلى منظومة ربحية إلى منظومة المردودية، إلى منظومة النجاعة، إلى منظومة التنافسية فإن هذه النقلة تتطلب منا أن نوفق بين ضرورات الأفق القصير (الميزانية وما ينتظره المواطن الآن) والأفق البعيد (الاستراتيجي والاقتصادي)، إذا يجب على الجزائر أو بالأحرى أصحاب القرار فيها أن يتبنوا منظور جديد يخص الموارد، فليس كل مورد خام هي موارد فعلية إن لم يتم تفعيله وتحويله إلى مكاسب مالية، أيضا يجب طرح الإشكالية بموضوعية، فالنقلة النوعية تتطلب المرور من موضوع التسيير Management إلى موضوع هندسة الاستثمار، أي إلى المنظور العملي للكيف وليس بالمفاهيم العامة التي لا توصلنا إلا إلى المبادئ العامة ونبقى ندور في حلقة مفرغة، مع ضرورة الجمع بين سياسات المدى القصير والبعيد، فسياستنا على المدى القصير هي جزء من إستراتيجية شاملة تضعنا على سكة الاستدامة فيظل هذا النظام التجاري، أي لا نكتفي بالخروج من الدائقة المالية بل نفكر في التنوع الاقتصادي.

5. قائمة المراجع

1. CNN العربية. (2017). تاريخ الاسترداد 2021، من <https://arabic.cnn.com/business/2017/04/11/algeria-economy-growth>
2. ابراهيم بلقطة. (2009/2008). أليات التنوع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الشلف.
3. أسماء حاكم، و آخرون. (2022). التنوع الاقتصادي في الجزائر، التحديات، الفرص وإستراتيجيات التمويل. منشورات مختبرتنوع و رقمنة الاقتصاد الجزائري.
4. توفيق بن الشيخ، و الدراجي لعفيفي. (2022). ترقية الصادرات الفلاحية كأداة للتنوع الاقتصادي.
5. حميداتو م، &، بقاص ا. (2017). التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة رفاد للدراسات و الأبحاث. 82-74, 02(02),
6. سليمة طبائية ، و الهادي لرباع . (2008). التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف.
7. لافي عاطف مرزوق. (2013). التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد و الدلائل. مجلة الاقتصاد الخليجي.
8. محمد الناصر حميداتو، و الصافية بقاص. (2017). التنوع الاقتصادي في الجزائر. 02 (02).
9. JOHAN, S., & VANIA, I. (2016). The Application of Herfindahl-Hirschman Index in Measuring the Concentration Level of Financial-Technology Industry. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 11.